عنوان المحاضرة:

المدرسة الوظيفية الفرنسية: (إرهاصات التراكيبية)

مقدمة: تعدّ المدرسة الوظيفية الفرنسية اتجاهًا آخرًا من التوجهات اللسانية التي تأسست في خضم اشتهار الفكر السوسيري، وقد قام أندري مارتنيه هذه المرّة بتأسيس هذه المدرسة –أخيرًا– في مهد اللسانيات فرنسا، فقد كانت الانتقادات –الظاهرة والضمنية– التي وجهها سوسير إلى آلية التفكير التاريخية واستبدال هذا البرنامج بالإصرار على ضرورة فصل النظام اللغوي عن التاريخ، والذي ربط به تعريف اللغة بالمنهج، وفق مقولته الشهيرة "C'est le point de vue crée l'Object"[1] ومنه فإنّ هذا المبدأ يجعل من المقولة الأخيرة التي اختتمت بها المحاضرات تعني أن اللغة هيكل بنوي متماسك ومتعاضد لا يجوز فصل أي عنصر من عناصره عن الآخر، وبالتالي فإنّ المواد المنفردة لا ينظر إليها من خلال الصورة الشمولية للغة تصبح موادًا (Des substances) لا قيمة لها في اللسانيات،[2] لأنّه يفتقر إلى أهم ميزة من المميزات التي ينبغي الظفر بها وهي الوظيفة.[*]

هذه الأخيرة التي يجب الأخذ بها أوّلا وقبل كلّ شيء ضمن إطار أوسع للبحث عن العلاقات الصورية بين العناصر، هو العنصر الناقص في أطاريح التاريخيين والفلاسفة ونحاة البورروبال (port Royale) الذين وقعوا في تناقض لم يستطيعوا التخلص منه خصوصا لمّا عرفوا الوظيفة ولكنهم بحثوا عنها في إطار أغمض يحاول تحديدها من خلال حمل اللسان على الفكر، هذه النظرية التي سيطرت على مجمل الدرس اللغوي في مختلف منجزات الحضارات الغابرة في العالم القديم وامتد ذلك حتى القرون الوسطى وعشية القرن التاسع عشر حتى قوضها سوسير وجعلها خارج مجال الاشتغال اللساني.

---

[1]– فردينان دي سوسير، **محاضرات في اللسانيات العامة**. (النسخة الفرنسية)، ص23

[2])- جيلي محمد الزين، **الوصفية العربية**. بتصرف

[*])– وقد رأينا سابقا النتائج التي أفضت إليها محاولات نقل البحث من ثنائية (**الفكر واللغة**) إلى البحث في (**اللسان والكلام**) في النظريات الفونولوجية البراغية، وكيف حوّلوها إلى معيار منهجي دقيق يفصل بين علم أصوات اللغة وعلم أصوات الكلام، وهو طرح مبني أساسا على التفريق بين ثنائية (**الشكل والمادة**) من خلال توجيهات سوسير التي مفادها " *La langue est une forme pas une substance*" هذه المقولة التي قلبت البحث اللساني رأسا على عقب في البحوث الدانماركية لتأسيس مدرسة فرعية بناءً على هذه المقولة العلمية [*la catégorie scientifique*] ليستنتج زعيمها لويس هلمسلايف مقولات (**التعبير المضمون وشكل التعبير وشكل المحتوى**)؛ وخرجوا منه بقيد منهجي نصه: **يجب على اللساني الأخذ باللغة على أنها شكل لتحديد الوظيفة التي تتحقق من خلال العلاقات لا من خلال المعاني كما سنرى ذلك لاحقا.**

لقد كانت الظروف مهيأة إبستمولوجيا لأندري مارتنيه (1908-1999م) ليكون واحدا من أهمّ اللسانيين في العالم، فقد كان وأثناء دراساته العليا بجامعة (السوربون) في اختصاص اللغة الإنجليزية يحضر محاضرات أكابر علماء اللغة كـ(موسيه وفندريس) ممّا جعله على علم عميق باللغات الجرمانية، كما كان زميلا ملازما لـ(أنطوان مييه) الذي أشرف على أطروحته التي نوقشت سنة 1937م، ثم صاحب (فلاديم مانيسيوس تروبانسكوي) حتى وفاته سنة 1939م، ولمّا أقام بالدنمرك لازم لـ(يلمسليف وبروندال وأودال) ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليلتقي بالعبقري الروسي (ياكبسون وبلومفيلد وسابير)،[3] وكان على متابعة مستمرّة لما كان يطوّره ويعرضه (تشومسكي) من أفكار لسانية جديدة، هذا المزيج المتكامل من الصداقات والمعارف كان من شأنها أن تقوده مباشرة إلى صلب الفكر السوسيري والتي جعلت من أندري مارتنيه على دربة متقنة بالبحث العلمي، وعلى دراية عميقة بالمستوى الذي بلغته اللسانيات، فسمح كلّ ذلك له بشق طريق خاص بنظريته ضمن النظريات المدارس المحورية لهذا العلم.

أولا: الإرهاصات الأوّلية للمنزع الوظيفي الفرنسي في اللسانيات البنوية، من السوسيرية الفونولوجية إلى السوسيرية التركيبية: رأينا سابقا مع حلقة براغ كيفية طرحهم لمفهوم الوظيفة الذي اكتشفوه واستخلصوه من السوسيرية بعد طول نظر وتأمّل في الأحداث اللغوية والأدلّة المعروضة بها والمصاغة صياغة علمية صارمة مع سوسير، وقد أصبحت معهم وظيفة اللغة –كحقيقة ثابتة– هي التواصل والتبليغ فضلاً عن الوظائف الأخرى المحمول على غاياتها الأساسية، وقد استقبل الوظيفيون الفرنسيون –مارتنيه بشكل خاص– هذه التجربة ونتائجها بإقامة صرح علمي كامل مبني أساسا على هذا المفهوم –الوظيفة– مما جعلهم منذ البداية مقتنعين بأنّ:[4]

الكلية الأولى: كلّ ما له وظيفة تضمن تحقيق التواصل فهو واقع ضمن عناصر اللغة وواقع ضمن مجال مهمة اللسانيات.

الكلّية الثانية: وكلّ ما لا يؤدّي هذا الدور فهو واقع خارج اللسانيات ولا تعني اللسانيات في شيء.

وبعد هذا التحديد لمجال الدراسة وتميز ما هو لغوي عمّا لا يعدّ من صلبها، جاء دور تعرف اللغة – موضوع اللسانيات الوظيفية– بالمفهوم العلمي الدقيق ولكن هذه المرة ليس بناء على الوظيفة فقط بل وبالخاصية التركيبية أيضا، الذي حدّده أندري مارتنيه على النحو الآتي: ".. اللغة أداة تواصل وتبليغ يتم من خلالها تحليل

[3]- جورج مونان، ، نقلا عن مصطفى غلفان، **اللسانيات البنوية**. ص309م بتصرف.

[4]- جيلي محمد الزين، **الوصفية العربية**. بتصرف

الخبرة الإنسانية إلى وحدات محدّدة، تختلف من مجتمع إلى آخر، هذه الوحدات ذات تعبير صوتي ومضمون دلالي؛ تسمى الوحدات الدالة (المونيمات/L es monèmes) وينقسم التعبير الصوتي بدوره إلى وحدات تمييزية متتابعة تسمى الوحدات الصوتية (فونيمات/L es phonèmes) وعدد هذه الوحدات الصوتية محدّدة في كلّ لغة وهي تختلف من حيث النوعُ والعلاقات المتبادلة من لغة إلى أخرى.."[5] وإذا حاولنا تحليل هذا التعريف فإنّنا ننتهي مع مارتنيه إلى جملة من الحقائق اللغوية التواصيلة والتحليلية النظرية التي ستستثمر في تمديد محاور النظرية اللغوية، وهي:

أ): أنّنا نطلق مصطلح "**اللغة**" للدلالة على أداة التبليغ والتواصل ذات طبيعة تركيبية مزدوجة (I nstrument de communication doublement articulée) والتعبير الصوتي، وبالتالي فإنّ اللساني لا يهتمّ بمختلف الأنظمة السميولوجية الأخرى التي تشترك مع اللغة في التواصل كإشارات المرور ولغة الصم البكم والرسومات والأيقونات ..الخ.

ب): أنّه خارج هذا الأساس المتبادل لا يوجد شيء ينتمي إلى اللغة باعتبارها منظومة متكاملة دون أن يختلف من لغة إلى أخرى، وبهذا المعنى يجب تفسير مبدأ الاعتباطية في تحديد دلالات المعطيات اللغوية في كلّ لغة من اللغات.

وانطلاقا من هذه المعطيات والتحديدات التي أسس عليها مارتنيه نظريته وصقل منها مبادئه المنهجية تحت مفهوم عام تمثل في (الوظيفة/ التركيب) استنتج جملة من المبادئ الفرعية التي سارت عليها نظريته، ومنها:[6]

1)- تحديد وظيفة اللغة: وبهذا يكون المعيار الذي يهدف إلى تحليل النظام اللغوي ووصفه، وهذا يعني أنّ تقطيع اللغة إلى وحدات أولية (فونيمات /مونيمات) يجب أن يكون بهدف تحديد وظيفة كلّ واحد منها، وهذا يدلّ على أنّ الوحدات اللغوية لا معنى لها بانفصال بعضها عن بعض؛ لأنّها تسهم في أداء وظيفتها التواصلية مجتمعة.

2)- إحياء مقولة التقطيع المزدوج (le double articulation): الذي يميّز اللغة الإنسانية والذي تشترك فيها جميع اللغات الطبيعية، حيث إنّ جميع اللغات تخضع لهذا الناموس، دون اللغات الاصطناعية أو اللغات التي تستعملها الحيوانات للمطالبة بإشباع غرائزها المختلفة، والذي جعلها تامة على

---

5) - André martinet, **Éléments de linguistique générale**. Armand colin, p21-22

6)- جيلي محمد الزين، **الوصفية العربية**. بتصرف

مستويين، وهما (التقطيع الأوّلي للغة/ والتقطيع الثاني لها) بناءً على مقابلتها على محوري (التراكيب والاستبدالات)؛ ولا يستقيم أبدًا النظر إلى التمفصلات اللغوية بمعزل عن هذه المحاور، وهما على النحو الآتي:

1-2)- التقطيع الأوّلي للغة: وهو التمفصل الذي يقوم بتجزئة الخبرة الإنسانية والتجربة الشعورية إلى سلسلة من الوحدات، يكون لكلّ واحدة منها دلالة وصيغة صوتية، فإذا كنت أحب أن أعبر عن إعجابي بالطبيعة مثلا، فإنّه بإمكاني أن أعلن عن ذلك بالابتسامة والتأمل فضلا عن بعض الإشارات السميولوجيا الأخرى، لكن هذه الابتسامة وهذا التأمل قد يكونان منعكسا شرطيا غريزيا فطريا وآليا دون وعي أو تحكم،[7] وفي هذه الحالة لا يمكن لذلك أن يصنف ضمن الأنظمة اللغوية التواصلية، أو أن يكون تعبيرا إراديا تهتم به بعض العلوم الأخرى كعلم النفس بأنواعها وفروعها، ولكن اللسانيات لا تأخذ به على أنّه حدث لغوي (U n fait linguistique) ولكن إذا كان مقصودًا بوجه من الأوجه وننوي رميه للعالم الخارجي وتنبيهه معبرين عن مدى إعجابنا بالطبيعة، فإنّه مع ذلك لا يكفي لأن يكون إعلاما لغويا.

إنّ كلّ ابتسامة غير قابلة للتقطيع لا يمكن بأي وجه ضمها إلى صف الأحداث اللغوية الأمر الذي يختلف تماما عندما أنطق بالجملة (**أحب الطبيعة**)، فهذه الجملة حينئذ تعدّ حدثا لغويا قابلا للتقطيع المزدوج؛ لأنها تتألف من أربعة وحدات (**أحب+ أنا+ ال+ طبيعة**) مع العلم بأنّه لا يمكن لأي وحدة من هذه الوحدات أن تعبّر بمفردها على حبي للطبيعة.

كما أنّها تتوفر على قابلية لاستعمالها في سياقات أخرى تعبّر عن حاجيات نفسية وشعورية أخرى، فكلمة (**أحب**) يمكن أن تظهر فيما لا طائل إلى حصره من التراكيب (**أحب الصحراء الجبال، الأطفال، العلم...الخ**)، وهذه الإمكانية في تغير السياقات والتكيف مع المعاني الأخرى يظهر جليا أهميته في الاقتصاد اللغوي الذي يحقّقه التقطيع الأوّل، ولو لم يكن ذلك كذلك لكان على الإنسان استعمال ما لا طائل إلى عدّه من الأصوات والكلمات للتعبير عن مناسبة نفسية واحدة وهو الأمر المستحيل، لكن بهذه الخاصية –من جهة أخرى– فإنّ اللغة تبين طبيعتها الإبداعية وعبقريتها الفريدة في إعادة إنتاج الكون (**الداخلي والخارجي**) الذي يعيش فيه الإنسان.

[7])- جيلي محمد الزين، **الوصفية العربية**. بتصرف

إنّ لكلّ وحدة من الوحدات السابقة التي رأينا عدم كفاءتها في حمل المعنى العام بانفراد فإنّ جزء كلّ واحدة منها لا يمكن بأي حال أن يعبر عن جزء معناها، الأمر الذي يختلف مع الهيأة الصوتية التي يمكن لها ذلك، وفي هذه الحالة يتحقق ما سمّاه أندري مارتنيه التقطيع الثاني؛ الذي يجزّأ الجملة السابقة إلى أصواتها الدنيا، وهي: **(أ+ ح+ ب/أ+ ل/ ط+ب+ي+ع+ ة)** ممّا جعلنا نتحصل على عشرة وحدات صوتية لا معنى لأيّ واحدة منها على انفراد.

ثانيا: ثنائية المواضعة le code والخطاب le message (الوظيفية) في مقابل اللغة والكلام (السوسيرية):

إنّه من الضرورة بما كان أن نقيم تمييزا دقيقا وصارما بين شيئين هامين، هما:[8]

أولًا: العناصر اللغوية المختلفة والموجودة على مستوى الحدث الكلامي الفعلي، أو ما سميناه مع سوسير –كما مرّ بنا– الوجود التحصيلي للغة كما تظهر في الكلام [9]l'actualisation وهي معطيات فعلية يعبّر بها المتكلم في كلّ مناسبة من مناسباته الكلامية كجزء من الدورة اللغوية أثناء التواصلية.

ثانيًا: العناصر اللغوية الموجودة بوصفها جزءًا من الذاكرة الجماعية للغة والتي يستثمرها المتكلم لتلبية حاجاته التواصلية من جهة أخرى.

ومن خلال التفريق بين العنصرين السابقين **(أ/ب)** فإنّه ليس من واجب على المحلل اللغوي ولا من اهتمامات اللسانيات البحث عن تحديد أماكن تواجد هذه العناصر؛ لأنّه سينتقل بعدها إلى علم الأعصاب أو ما يعرف حاليا باللسانيات البيولوجية، والأمر نفسه ينطبق على تحليل الدوافع والمسوغات المتسترة وراء المتكلم الذي يختاره لما يناسب ويوافق أغراضه ومناسباته الكلامية، وهذا مجال اهتمام علم النفس الإدراكي، وهي حدود إبستمولوجية يجب ألاّ يتجاوزه اللساني، وهي المعضلة التي جعلت نقاد اللسانيات يستفسرون عن عدم الاضطلاع بها وأثر كلّ ذلك في الحقيقة العلمية الناتجة عنها، ولتجاوز هذه العقبات كان على الانطلاق من مجموعة من الإجراءات أهمها افتراض وجود جهاز نفسي عضوي تمّ تحفيزه أثناء العلميات المبكرة لاكتساب اللغة أو تعلمها، تشومسكي مثلا افترض جهاز غريزي وفطري لتعلم اللغات سماه (L . A . D) ويتلخص دور هذا الجهاز في استخلاص الأنظمة الصوتية والتركيبية التي يتم من

---

[8])- جيلي محمد الزين، **الوصفية العربية**. بتصرف

[9])- المرجع السابق، ص ن

خلالها تحليل الفكرة المعلن بواسطة اللغة ووفق قوانين وشروط اللغة المستعملة في ذلك وهو ملزم بإتباعها في كلّ نقطة من نقاط الحدث الكلامي الأمر الذي تجاوزه أندري مارتنيه حيث لم يهتم إطلاقا بالأصول النفسية والبيولوجية للغة وتوجه صوبا نحو تحليل هذه الأنظمة واختبار كيفية اطرادها واستمرارها في الاستعمال ومرّة أخرى نصطدم بحقيقة قل الاختلاف حولها والتي تفيد بأنّ هذه اللغة لا وجود لها عينيا إلاّ من خلال الكلام، ونحن نعلم وباتفاق جميع الباحثين بأن الكلام ليس لغة، ومن هنا انتبه أندري مارتنيه إلى إعادة تشخيص الثنائية الأكثر شهرة في تاريخ اللسانيات وعند سوسير بالتحديد "اللغة والكلام إلى الشفرة والخطاب [L angue et parole/ code et message] ويرى بأنّ هذه الثنائية التي اقترحها سوسير لا يمكن للسانيات الواقعية أن تأخذ بها كأداة إجرائية للتحليل يقول: "..أستبعد شخصيا التقابل السوسيري بين لسان/ كلام، إنّنا نواجه ظاهرة مدركة، هي الكلام إضافة إلى سلوك الكائنات الحية التي تتبادل الكلام، وهذا عنصر مدرك يجدر بنا الانطلاق بدءًا منه، والاستبطان ليس مسلكا جديرا بالاحترام في البحث العلمي [...] ليس ثمة لسان وكلام، هناك الكلام فقط، ومن ثم العناصر التي لها في الكلام ملائمة للسان موضوع البحث.."[10] ويقول في سياق آخر "..يمكن أن يُفهم من التمييز الضروري جدًّا بين اللسان والكلام مقابل علم خاص باللسان، غير أنّه يجب الاقتناع بأنّ الكلام لا يعمل سوى على تحقيق النظام (**النسق**) للسان، إذ لا يمكن الوصول إلى معرفة اللسان إلاّ بالكلام والسلوك الذي يحدّده عند المتكلمين..."[11] ومن هذه الإشارات يعيد أندري مارتنيه رسم الحدود الإجرائية للرسالة على أنها الوسيلة التي تسمح بنمذجة الخطاب لغويا.

إنّ التمادي في تحديد الفروقات الدقيقة بين الكلام واللغة –والمشكلة أنّه يجب القيام بذلك– فإنّه بالإمكان الوصول إلى مرحلة تجعلنا نقتنع بأنّ للكلام نظامًا مستقلاً عن اللغة،[12] ممّا قد يجعلنا من جهة أخرى نؤمن بإمكانية فصل البحوث اللسانية لنصل في الأخير إلى علم الكلام بموازاة علم اللغة، لكن اللسانيات تصرّ بأنّ الكلام ليس إلاّ تحقيق وتجسيد للغة، ولا يمكن على الإطلاق –على الأقل بالوسائل العلمية والمنهجية التي نملكها الآن– الوصول إلى كنه اللغة إلاّ من خلال الكلام، هذا الأخير الذي يمثل أطلال الأولى، وتتفاوت النتائج المحصل بتفاوت مستويات اختزال واستبعاد المظاهر النفسية الفسيولوجية المناسباتية كحالات الحزن والفرع واليأس والرغبة الشديدة ..الخ، أو الأمور الغريزية العضوية كالطابع الصوتي ومستوى الصوت

[10]– مصطفى غلفان، **اللسانيات البنوية؛ منهجيات واتجاهات**. ص313

[11]– مصطفى غلفان، **المرجع السابق**. ص313

[12]- جيلي محمد الزين، **الوصفية العربية**. بتصرف

الذي يميز الأفراد، وهي كلّها أمور لا تمثل عناصر اللغة ولا تجسد العقد الاجتماعي الذي يستسلم الفرد لسلطته عند اكتسابه أو تعلمه للغة.

ومن هنا فإنّ مارتنيه يعيد النظر –فضلا عمّا سبق– في مهمة اللسانيات وكيفية تمثّلها وسطر لها أهدافا جديدة ضمن ما يراه لسانيات واقعية، ومن جملة ذلك، ما يأتي:[13]

1-الوصفية الواقعية

2-رفض البعد النظري العام

3-رفض الشكلانية تحليلا وصياغة

4-اعتماد الوظيفية مقياسا للتحليل اللساني

5-التأكد على دينامكية اللسان.

ثالثا: مبدأ الاقتصاد اللغوي: لقد تناولنا سابقا مفهوم التمفصل المزدوج ورأينا بأنّه مفهوم أساس في نظرية مارتنيه التي اقترحها مارتنيه ضمن المدرسة الوظيفية العامة؛ إذ إنّ هذه الخاصية تسم جميع اللغات الطبيعية وتخالف كلّ الأنظمة التواصلية الإنسانية والحيوانية الأخرى بل وحتى اللغات الاصطناعية بغرض إفادة العالم الخارجي.

يقول مارتنيه: "..تفهم اللغة الإنسانية من وجهة النظر الوظيفية كأنّها تسعى إلى نقل تجربة معقّدة بواسطة أصوات محدّدة تجعلها مدركة عن طريق الحواس وقابل للتحليل إلى وحدات يوافق كلّ منها عنصرًا من التجربة موضوع النقل.."[14] فقدرة اللغة على التجسيد في الوحدات سمح لها بتحقيق هذا التقطيع وبالتالي فإنّ هذا الأخير يوفر إمكانية الاقتصاد.

أمّا ما نسميه بالجهد الأدنى [L a loi de moindre effort] فإنّه يحكم جميع الأحداث الكلامية ولولاه لما استطعنا إيجاد لغة مناسبة للتفاهم؛ لأنّنا سننهك أنفسنا في استعمال ما لا طائل إلى حصره من الأصوات والكلمات للتعبير عن تجربة بسيطة في كلّ مناسبة من المناسبات.

[13]– أندري مارتنيه، **وظيفة الألسن وديناميكيتها.** تر: نادر سراج، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت لبنان، 2009م، ص25 ومصطفى غلفان، اللسانيات البنوية؛ منهجيات واتجاهات ، ص315

[14]- أندري مارتنيه، **وظيفة الألسن وديناميكيتها.** ص145.

بل إنّه على المتكلم أن يخلق لغة جديدة في كلّ مرة من مرات مجابهة ذلك، وهذا يستتبع معه تعميق مقولة الاعتباطية التي فرّقت بين الأصوات والكلمات، في حين أنّ المعنى واحد في جميع اللغات، ولكن كيف تتركب هذه الأصوات والكلمات وتأخذ موضعا مناسبا ومعقولا في مدارج الكلام ومسالك المعاني؟

رابعًا، تحليل التراكيب* والعبارات:

تتم كلّ التجليات اللغوية عبر تتابع منتظم للمنطوقات مشكلة مدارجًا متسلسلة ومتناسقة للكلام [Enchaine parlée] وهذا يجري من خلال تركيب الأصوات كأجزاء كانت في الأصل منفصلة تأخذ أزمنة مستقلة ومرتبة الواحدة بعد الأخرى في خط واحد لتنتهي إلى صورة صوتية مركبة تحيل على دلالة محدّدة تناسب هذا الترتيب التركيبي، وأي اختلاف في المبنى يطابقه بالضرورة اختلاف في الدلالة في كلّ موضع من مواضيع الخطاب،[15] وبذلك فإنّه ينبغي البناء على معيارين متآلفين، هما:

أ/ معيار البناء على منزع المعاني:[16] لقد انطلق الوظيفيون إذا من ذرات الكلام واستنتجنا معهم مقدرة الفونيمات على التعبير والتحكم في المعاني كما هو الحال بين (صال وجال/ قام وصام/ تاب وناب..الخ)، وأصبحت قناعات اللسانيين واضحة أكثر بدور الدراسة الفونولوجية في وصف وتحليل اللغة، ودور الكلمات في ذلك لا يختلف كثيرا عن الأصوات، فكلاهما لا معنى لها وهي قائمة بذاتها منفصلة عن غيرها ودون نسق تركيبي، وهذا ما أشار إليه (ستيفن أولمان) بقوله: ".. لا تحمل الكلمات معان وهي قائمة بذاتها، فبوجه عام يرتبط معنى أية كلمة بمعان الكلمات الأخرى بطريقة قد تكون بسيطة أو معقّدة.."[17] وهذه المساواة بين الصوت والكلمة تفرض أيضا مساواة من جهة أخرى في مجال الدراسة بين (الفونولوجيات والتراكيبيات)، فهل يمكن دراسة التراكيب دون اللجوء إلى المعنى؟ وهل يمكن تأجيل البحوث الدلالية في طلب النظرية اللسانية؟

---

*)– الفرق الذي لاحظناه عند كلّ من بدوان دي كورتيناي وسوسير ثم أخيرا عند مارتنيه حول قضية التقطيع المزدوج هو النظر إلى هذه الخاصية من اللغوية انطلاقا من وجهة المحلّل اللغوي، وبذلك فإنّ هذه الخاصية في حقيقة الأمر خاصية منهجية تحليلية وليست لغوية، وعندما ننطلق من مستعمل اللغة إنّنا نركب أوّلا الأصوات لنحصل على الكلمات، ثم نركب هذه الكلمات في نظم جملي، وهي عكس الأولى لذلك فإنّنا نرى بضرورة إعادة النظر في هذا ونسميه "**التركيب المزدوج**" أو "التحليل المزدوج"

15)– أندري مارتنيه، **مبادئ في اللسانيات العامة**. تر: أحمد الحمو، ص37

16)- جيلي محمد الزين، **الوصفية العربية**. بتصرف

17)– ر. لــ. تراسك، **أساسات اللغة**. تر: رانيا إبراهيم يوسف، ط1، المجلس الأعلى للثقافة القاهرة، مصر: 2002م، ص59 بتصرف

لقد استحسن –أندري مارتنيه– مناهج بعض اللسانيين الذين استنبطوا طرائق حديثة وفعالة في وصف اللغة، ويرى بأنّ هذه الطرائق مثالية على النحو الذي نجده في المناهج الأمريكية التي يتزعمها (بلومفيلد وهاريس) في إطار البرامج السلوكية والتوزيعية المستحدثة،* التي لم تهتم إطلاقا بمقولة (المعنى) بل ولم يعدّوه من صلب المشكلة اللغوية، وغير قابل جراء ذلك للدراسة العلمية، ويذكرنا هذا السياق بمقولة بلومفيلد عندما أقرّ بأنّ ".. تحليل المعنى هو أضعف نقطة في دراسة اللغة وسوف يظل هكذا حتى تتقدّم المعرفة الإنسانية أكثر ممّا هي عليه في الحالة الراهنة..."[18] ويفيد ذلك في استبعاده من مجال عمل الباحث اللساني كلّ ما لا يمكن ملاحظته ومتابعته ميدانيا لصعوبة ترتيبه ضمن الوقائع، كما أنّه من ناحية أخرى نعلم بأنّ المعاني واحدة والألفاظ متعدّدة ويجب لهذه المعاني أن تكون معلومة، ويستحيل حين الربط بين الدوال ومدلولاتها دراسة اللغة ما لم يكن ذلك كذلك، ولم يجرؤ أحدٌ من العلماء دراسة لغة ليست مفهومة عنده، وفي ذلك يقدم مارتنيه مثالا يوضع هذا الزعم، عندما يقول مثلا ".. [kaje/ cahier] يمكن أن يرد في عدد معين من السياقات و[kaje vert/ cahier vert] كراس أخضر فإنّ معرفة المقولات النحوية (les catégories grammaticales)[19] التي تنتمي إليها هذه الوحدات (le) كأداة للتعريف و(كراس) التي تعني شيئا بعينه ولا تهمنا التصنيفات النحوية مثلا عند مقابلة عبارة (الكراس الكبير/ الحليب الخاثر).

le lait callé le grand cahier

إذا كانت عبارة (le lait) قاعدة نحوية تنتمي إلى الفئة النحوية ذاتها التي تنتمي إليها (le grand) أي فئة الصفات ممّا يؤدّي إلى عدم التمييز بين كلا (kaje) في السياقات الأخرى الممكنة.

من خلال ما تقدم مع (بلومفيلد ومارتنيه) نستنتج أنّ الاشتغال بالمعنى والبناء عليه يطرح جملة من العقبات أمام الباحثين وقد تحول بينه وبين بلوغ أهدافه، غير أنّ موقف مارتنيه من ذلك كان أكثر مرونة من السلوكيين لأنّه –بحسب الوظيفين– ليس من الحكمة اعتماد مناهج تتجاوز بالكامل أهمية الوحدات الدالة على المعاني، هذا الأخير الذي يتحكم في تراتبية المباني على النحو الذي مرّة مع أندري مارتنيه عندما قال

*)- ولم نذكر تشومسكي نظرا للموقف السلبي الذي تبناه أندري مارتنيه ضده، كما سنرى ذلك في الصفحات الآتية من هذا الفصل.

18)- أحمد مومن، **اللسانيات النشأة والتطوّر**، ص196.

19)- جيلي محمد الزين، **الوصفية العربية**. بتصرف

"..إنّ أي تغيير في المعنى يؤدّي بالضرورة إلى التغير في المبنى.."[20] ومن هنا فإنّ دراسة التراكيب مع دراسة الفونولوجية تعدان من صلب النظرية اللسانية الوظيفية التي تسعى سعيا حثيثا إلى حلّ المشكلة اللغوية بالوسائل العلمية والمنهجية المتاحة، مع تجريب مستمر لتحليل هذه المستويات اللغوية المتناسقة والمترابطة داخليا.

وبالعودة إلى العقبات التي تواجهنا أثناء الاعتماد على تحليل التراكيب (**وأكثرها أهمية هي عدم نجاح معيار الترتيب بالنسبة للوحدات الدالة**) كان على النظرية اللسانية الوظيفية اللجوء إلى إعادة تصنيف الوحدات الدالة في اللغة إلى أصناف وأجناس متعدّدة من أجل تحديدها وضبط وظيفتها، وقد نتج عن ذلك ثلاثة أصناف من الوحدات الدالة، وهي:[21]

أوّلا: الوحدات الدالة المستقلة، les monèmes autonomes

ثانيًا: الوحدات الدالة الوظيفية، les monèmes fonctionnels

ثالثًا: الوحدات الدالة التابعة، les monèmes dépendants

وكلّ وحدة من هذه الوحدات أقسام وفروع أخرى تترأسها، وتتبع الوظائف وتصنيفها تصنيفا يسهل على الباحث حصرها واعتمادها في التحليل، وبهذا يخرج الوظيفيون بنظرية شاملة تهتم بتحليل الأحداث اللغوية بناء على الوظيفة.

خاتمة:

لقد جاءت –إذا– الوظيفية التركيبية لأندري مارتنيه بين أشهر مدرستين اشتغلت على الوظيفة، وهي براغ والغلوسيماتية، وبالرغم من أنّها لم تشتهر كما اشتهرت هذه المدارس إلاّ أنها تبقى حلقة هامة ومحورية متميزة في تاريخ اللسانيات الحديثة التي اقترحت فتح مجالات جديدة ضمن البحوث اللسانية.

---

[20]- أندري مارتنيه، **مبادئ اللسانيات العامة** (النسخة الفرنسية) ص*33*، والعبارة في الأصل هي: *A chaque diffJrance de sens correspond nJcessairement une diffJrence de forme.*

[21]– أندري مارتنيه، **مبادئ اللسانيات العامة** (النسخة الفرنسية). ص107 و108